**كلمة معالي الدكتور عبد الله بن عبد العزيز بن معمر وزير الزراعة والمياه، المملكة العربية السعودية**

صاحب الفخامة رئيس المؤتمر
أصحاب الجلالة والفخامة
أصحاب المعالي
السادة أعضاء الوفود

يسرني بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية أن أتقدم بخالص التهنئة الى فخامتكم لاختياركم رئيسا لهذا المؤتمر مع صادق التمنيات لكم ولمساعديكم بالتوفيق والسداد لرئاسة هذا المؤتمر الهام والخروج بقرارات تتناسب مع تطلعات وآمال شعوب العالم خاصة الفئات التي تعاني من نقص الغذاء وسوء التغذية.

كما أتشرف بأن أنقل لكم ولمؤتمركم الموقر تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية.. متمنيا لمؤتمركم التوفيق والنجاح.

فخامة الرئيس
أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي رؤساء الوفود

كما تعلمون فقد مضى نيف وعشرون عاما على انعقاد المؤتمر العالمي الأول للغذاء في عام ١٩٧٤ م والذي نتج عنه العديد من القرارات من أهمها الاعلان العالمي باستئصال الجوع وسوء التغذية وانشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وبالرغم من المردود الايجابي لذلك المؤتمر الا أن معظم ما تحقق من أهدافه انحصرت في اطار الدول التي تمكنت من استخدام التقنيات الحديثة المتطورة للانتاج الزراعي والتصنيع الغذائي ووفرت الدعم المالي المناسب لمزارعيها وهيأت المناخ السياسي والبنى الأساسية للمنتجين الأمر الذي تحقق معه زيادة الانتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي في تلك الدول.

ان التقويم السريع لأهداف مؤتمر الغذاء العالمي السابق وما أسفر عنه من نتائج يظهر بوضوح أن زيادة الامدادات من الغذاء لمعظم سكان الدول النامية وما نتج عنها من ارتفاع في نصيب الفرد من السعرات الحرارية وما طرأ من انخفاض في عدد الذين يعانون من سوء التغذية فيها انما كانت نتيجة للزيادة الملحوظة في الاستيراد وليس لزيادة الانتاج في الدول النامية كما كان مستهدفا ومطلوبا.

فخامة رئيس المؤتمر:

ينعقد هذا المؤتمر في ظل ظروف اقتصادية صعبة تعاني منها معظم الدول النامية بسبب تراكم الديون وانخفاض المعونات الغذائية وتقلص انسياب رأس المال الخاص الأمر الذي أدى الى ضغوط اقتصادية على معظم دول العالم الثالث وهدد استقرارها السياسي وأمنها الاجتماعي.

فخامة رئيس المؤتمر
أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي رؤساء الوفود

نعتقد أن الكثير يشاطرنا الرأي بأن اعتماد بعض الدول النامية بشكل كبير على المساعدات الغذائية التي تقدمها الدول المتقدمة وبعض المنظمات الدولية ليس هو الحل الناجع على المدى البعيد وانما يعتبر ذلك عنصرا مساعدا ووقتيا الأمر الذي يتطلب من تلك الدول الاستعداد لمجابهة مشكلة الأمن الغذائي بكثير من الجدية والواقعية والحزم والاعتماد على النفس، وذلك باعتمادها على امكانياتها الذاتية وسواعد أبنائها ولن يتأتى ذلك الا بانتهاج خطط علمية سليمة لتطوير كوادرها البشرية وتنمية واستغلال مواردها الطبيعية والاستفادة مما تحصل عليه من مساعدات مالية لايجاد البنية الأساسية وتطوير أنماط وأساليب الزراعة التقليدية عن طريق ادخال التقنية الزراعية الحديثة البسيطة الميسرة التي ستكفل لها بناء قاعدة انتاجية سليمة تساعدها على تحسين أنماط انتاج الغذاء ورفع معدلاته وتضمن لها بالتالي الحصول على مستوى مطمئن من الأمن الغذائي بفضل انتاجها المحلي.

صاحب الفخامة رئيس المؤتمر:

ان توفير الغذاء وتحسين المستوى الغذائي للفئات التي تعاني من سوء التغذية يمثل تحديا كبيرا للمجتمع الدولي وخاصة الدول المتقدمة التي يؤمل منها زيادة مساعداتها للدول النامية وذلك بتوفير الموارد والتقنيات الحديثة التي تمكنها من انتاج الحد الأدنى من الغذاء لمواطنيها.

صاحب الفخامة رئيس المؤتمر
أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي رؤساء الوفود

ولعل من المناسب هنا القاء نظرة عابرة على مشاكل اقليم الشرق الأدنى الذي عانى ولا زال يعاني من الحروب والنزاعات التي بددت طاقاته وأهدرت موارده ولا تزال تهدد أمنه واستقراره.

ان اقليم الشرق الأدنى بالرغم مما حققه من معدلات نمو سنوية في انتاج الغذاء تجاوزت (٣٪) منذ بداية هذا العقد الا أنه ما زال مستوردا صافيا للغذاء لا سيما الحبوب والتي يتزايد عليها الطلب بوتيرة متصاعدة .. حيث ارتفع معدل الاستهلاك السنوي من (١٣) مليون طن خلال الفترة ١٩٧٠ م - ١٩٨١ م الى حوالي (٣٠) مليون طن في الفترة ١٩٨١ - ١٩٩١ م ويتوقع أن يتجاوز العجز (٦٨) مليون طن عام ٢٠١٠ م اذا لم تتخذ السياسات والخطط اللازمة لزيادة الانتاج كما يتوقع أن ترتفع تكلفة الاستيراد من (١٨) مليار دولار سنويا الى حوالي (٢٧) مليار دولار بنهاية عام ٢٠٠٠ م .

صاحب الفخامة رئيس المؤتمر
أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي رؤساء الوفود

ان حكومة المملكة العربية السعودية انطلاقا من مسؤوليتها وادراكا منها لأبعاد مشكلة الغذاء بدأت منذ أوائل السبعينات في وضع استراتيجية وطنية هامة لتحقيق الأمن الغذائي لمواطنيها والمقيمين على أرضها، حيث حظي القطاع الزراعي بنصيب وافر من اهتمامها ودعمها، ذلك لأهميته وارتباطه الوثيق بغذاء الانسان واستمرار بقائه حيث أخذ هذا القطاع مكانة هامة في السياسة الانمائية للمملكة العربية السعودية فحقق نهضة شاملة وتطورا سريعا بالرغم من محدودية الموارد الطبيعية، كما ساهم في البناء العام للاقتصاد الوطني وفي تحقيق التوازن الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة للمواطن والوصول الى الأمن الغذائي في معظم السلع الغذائية الرئيسية وذلك في ظل نظام اقتصادي حر كان فيه التكامل واضحا منذ بداية عملية التنمية الزراعية بين دعم الدولة وسياساتها الناجحة من جهة وبين القطاع الخاص بتحمسه وفعاليته من جهة أخرى.

لقد تحقق للمملكة العربية السعودية نجاح كبير في تنميتها الزراعية نتيجة تحفيز عملية الاستثمار في الأنشطة الزراعية المختلفة عن طريق تبني الدولة سياسات الدعم المباشر وغير المباشر لأسعار مدخلات الانتاج وأسعار بعض المنتجات الزراعية النهائية وتنفيذ برامج الخدمات المساندة للعمليات الزراعية لتشجيع القطاع الخاص للدخول والاستثمار في هذا المجال واستقطاب التقنيات الحديثة التي أمكن تأمينها من خلال القروض السخية التي قدمتها الدولة للمزارعين بدون فوائد والتي بلغت حتى نهاية عام ١٩٩٥ م ما يزيد عن (٢٨)

مليار ريال ( أي ما يعادل ٧,٥ مليار دولار امريكي) كما قدمت اعانات لوسائل الانتاج بلغت (١١) مليار ريال (ما يعادل ٢,٩ مليار دولار أمريكي) مما كان له الأثر الايجابي لتحقيق نمو ملحوظ في الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني حيث بلغ معدل النمو السنوي خلال الفترة من ١٩٦٩ – ١٩٩٥ م (٨,٥٪) والذي يعتبر من المعدلات المتميزة بجميع المقاييس اذ وصل الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الزراعي عام ١٩٩٥ م الى حوالي ٢٤ مليار ريال (أي ما يعادل ٦,٤ مليار دولار).

ولقد كان لكل ذلك الأثر الكبير في تطور ونمو القطاع الزراعي حيث زادت المساحة المزروعة من (٦٠٠) ستمائة ألف هكتار عام ١٩٨٠ م الى (١,٦) مليون وستمائة ألف هكتار عام ١٩٩٥ م أي بزيادة تشكل ١٦٧٪ مما حقق زيادة ملحوظة في الانتاج الزراعي بوجه عام.. اذ بلغ أعلى انتاج لمحصول القمح في عام ١٩٩٢ م (٤,٢) أربعة ملايين ومائتي ألف طن، ووصل انتاج الخضروات في عام ١٩٩٥ م الى (٢,٥) مليونين وخمسمائة ألف طن، ووصل انتاج الفواكه في عام ١٩٩٥ م الى (١) مليون طن منها (٥٦٨) خمسمائة وثمانية وستون ألف طن من التمور، كما تزايد الانتاج الحيواني بمعدلات متسارعة اذ وصل انتاج الدجاج اللاحم في عام ١٩٩٥ م الى (٢٦٧) مائتين وسبعة وستين مليون طير، كما بلغ انتاج بيض المائدة (٢٥٠٠) الفين وخمسمائة مليون بيضة وارتفع انتاج الالبان في ذلك العام ليصل الى (٦٠٠) ستمائة ألف طن، ووصل انتاج اللحوم الحمراء الى (١٥٠) مائة وخمسين ألف طن وارتفع انتاج الاسماك ليصل الى (٥٤) أربعة وخمسين ألف طن محققة بذلك الاكتفاء الذاتي في كثير من المنتجات الغذائية الأساسية الأمر الذي أدى الى تحسن المستوى المعيشي للمواطنين حيث بلغ استهلاك الفرد السنوي من مختلف السلع الغذائية(٦٨٣) ستمائة وثلاثة وثمانين كجم وبالتالي بلغ نصيبه اليومي من الطاقة (٣٥٢٨) ثلاثة آلاف وخمسمائة وثمانية وعشرين سعرا حراريا. ومن البروتين (٩٦,٦) ستة وتسعين وستة من العشرة من الجرام ومن الدهون (٨٢,٥) اثنان وثمانين وخمسة من العشرة من الجرام وهو ما يضاهي معدل نصيب الفرد في الدول المتقدمة.

هذا وفي المرحلة الحالية.. فان حكومة المملكة العربية السعودية ومن خلال تقويمها لمسيرتها التنموية الزراعية تركز على عمل المزيد من الدراسات واعداد الخطط الطموحة والبرامج المختلفة للمحافظة على هذه الانجازات وتنميتها من خلال الاعتماد على التقليل من المحاصيل الزراعية ذات الاحتياجات الكبيرة من المياه وتنويع المحاصيل الزراعية على أساس ترشيد استخدام المياه للأغراض الزراعية بزراعة المحاصيل التي يقل استهلاكها للمياه وتبني أساليب الري المتطورة في ضوء التقنيات الحديثة.. واجراء المزيد من

البحوث والدراسات لاستخدام المياه المالحة ومياه الصرف الصحي المنقاة ومياه الصرف الزراعي وكذلك مياه البحر في زراعة الأعلاف والتشجير الحرجي وبعض المحاصيل المناسبة.

كما يتم حاليا التركيز على التصنيع الغذائي للاستفادة من فوائض الانتاج الزراعي مع رفع كفاءة التسويق بتسهيل عمليات النقل والتداول والتخزين لزيادة انسياب السلع وتقليل تأثير موسمية الانتاج على أسعار السلع وتوفيرها في الأسواق على مدار العام. هذا الى جانب الاهتمام باكثار وتطوير المراعي، والمحافظة على الغابات، وتجهيز المنتزهات الوطنية، وسلامة البيئة الزراعية، وحماية الحياة الفطرية وتنميتها.

صاحب الفخامة رئيس المؤتمر
أصحاب الجلالة، أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الوفود

ان المملكة العربية السعودية انطلاقا من مبادئها واستشعارا لمسؤوليتها قد دأبت على ممارسة دورها الدولي الرائد تجاه الأسرة الدولية وأثبتت حضورها الايجابي المتميز في كل المحافل الدولية بما يعكس اهتمامها بالقضايا الانسانية في العالم أجمع، اذ قدمت المساعدات العينية والنقدية من خلال برنامج الغذاء العالمي منذ تأسيسه عام ١٩٦٣ م وحتى الآن وبلغ مجموع ما أنفقته في هذا المجال نحو (٥٩٨) خمسمائة وثمانية وتسعين مليون دولار خصص منها مبلغ (٢٧٢) مائتان واثنان وسبعين مليون دولار لشراء التمور ومبلغ (٣٢٦) ثلاثمائة وستة وعشرين مليون دولار قدم كمساهمات نقدية.. هذا بجانب مساهمة المملكة في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) التي بلغت (٣٦٧) ثلاثمائة وسبعة وستين مليون دولار أي بنسبة ١٣,٦٪ من رأسمال الصندوق دفع منها مبلغ (١٠٥,٥) مائة وخمسة ملايين وخمسمائة الف دولار عند انشاء الصندوق في عام ١٩٧٧ م ثم دفع الباقي خلال تجديد الموارد للصندوق الذي تم على أربع مراحل.

كما أن للمملكة اسهاما ضخما في تقديم القروض الانمائية الميسرة لمساعدة الدول النامية في مختلف القارات اذ قدمت حتى نهاية عام ١٩٩٥ م نحو (٧٠,٦) سبعين مليار وستمائة مليون دولار امريكي استفادت منها (٧٢) اثنتان وسبعون دولة، وكان نصيب الدول الأقل نموا من مساعدات المملكة غير المستردة (المنح) مبلغ (١٥,٧١) خمسة عشر مليار وسبعمائة وعشرة ملايين دولار استفادت منها (٢٩) تسع وعشرون دولة. ونتيجة لما تعانيه دول الساحل الافريقي من مشاكل في نقص المياه فقد خصصت المملكة مبلغ (١٣٠) مائة وثلاثين مليون دولار أمريكي لتنفيذ برنامج خاص لتزويد أرياف دول الساحل

الأفريقي بالمياه مع تقديم مساعدات غذائية عاجلة، ويتكون برنامج المياه من حفر آبار بلغت أكثر من (٣٥٠٠) ثلاثة آلاف وخمسمائة بئر مع اقامة خزانات ونقاط توزيع للمياه استفاد منها حوالي ثلاثة ملايين نسمة. هذا بالاضافة الى نجدة كثير من الدول التي عانت من أزمات طارئة وكوارث طبيعية وزلازل وتدفق لاجئين وغيرها، حيث ساهمت المملكة في الوقوف الى جانب الدول المنكوبة وساعدت المتضررين فيها وبلغ اجمالي ما قدمته المملكة في هذا المجال خلال الفترة من عام ١٩٧٥ م وحتى عام ١٩٩٥ م أكثر من (١,٦٦٦) مليار وستمائة وستة وستين مليون دولار أمريكي. هذا الى جانب ما قام به الصندوق السعودي للتنمية من تقديم قروض ميسرة للدول النامية بمبلغ (١,٢٤٠) مليار ومائتين وأربعين مليون دولار أمريكي لدعم (٦٩) تسعة وستين مشروعا تخص الري واصلاح التربة وحفر الآبار وزراعة بعض المناطق واقامة السدود. وقد كان لهذه البرامج آثار ايجابية عديدة أهمها وقف زحف الهجرة من الريف الى المدن واستقرار وتحسين المستوى المعيشي والصحي للسكان.

ولا ننسى أن ننوه هنا بجهود منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) في تبني وتنفيذ ومتابعة العديد من البرامج والمشروعات الانمائية الهادفة الى تحقيق الأمن الغذائي لدول العالم بأسره.. لا سيما الدول النامية.. وما قدمته وتقدمه حكومة المملكة العربية السعودية من دعم ومساندة متميزة للمنظمة لانجاح مساعيها في هذا الصدد.

صاحب الفخامة رئيس المؤتمر
أصحاب الجلالة، أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الوفود

قبل أن أختم كلمتي هذه أود أن أكرر شكري لفخامة رئيس المؤتمر ولمعالي الدكتور (جاك ضيوف) المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية لما بذله من جهود حثيثة وناجحة لعقد هذا المؤتمر الهام، كما أشكر أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي رؤساء الوفود لحسن استماعهم وأسأل الله العلي القدير أن يكلل جهودنا جميعا بالنجاح ويحقق لهذا المؤتمر الهام الغاية النبيلة التي عقد من أجلها والمتمثلة في حشد الدعم وبذل الجهود المخلصة بما يحقق الاسهام المباشر والفعال في حال معاناة شعوب العالم من ضائقة الجوع والفقر والحرمان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.